مجلس التعاون

أكدت أن إجراءات الدخول تسير وفق المعتاد

الإمارات تنفي فرض رسوم دخول على رعايا مجلس التعاون

أبوظبي/ وام

نفت وزارة الداخلية الإماراتية الإثنين الماضي فرض أي رسوم جديدة على أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في منافذ الدولة البرية.

واستغرب اللواء ناصر بن العوضي المنهالي الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والإقامة والمنافذ بالإنابة في وزارة الداخلية ما نشرته وسائل إعلام عربية عن شكاوى خليجيين من فرض رسوم على المعابر البرية إلى دولة الإمارات، مؤكداً أن هذه الانباء عارية عن الصحة تماما، داعياً إلى تحري الدقة بدلاً من الشائعات.

من جانبه أكد العقيد صالح بن مبارك النعيمي قائد شرطة منطقة الظاهرة في سلطنة عُمان أن إجراءات العمل تسير على وتيرتها المعتادة وفق التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين، نافياً بدوره الأنباء التي تم تناقلها بشأن فرض رسوم جديدة على المسافرين براً، مشيراً إلى التعاون البناء بين الجهات المعنية في البلدين لتسهيل كل الإجراءات خاصة المتعلقة بالسفر عبر البر.

وكانت أنباء نشرت عن شكاوى مواطنين عُمانيين من فرض رسوم على المعابر البرية إلى دولة الإمارات العربية، و أن بعض الأسر في منطقة البريمي تنتقل بشكل أسبوعي إلى الإمارات لارتباطهم بعلاقات مصاهرة، فضلاً عن مواطنين من مناطق السويق وصحار وصحم التي يفضل سكانها قضاء حوائجهم من دبي عن العاصمة مسقط، حيث تتراوح مدة السفر بين ساعة وساعتين ونصف في أبعد منطقة، فيما يفضل كثير منهم قضاء العطلات الأسبوعية في الإمارات بسبب قرب المسافة.

الشرطة الإماراتية ترحّب بسائقي السيارات والشاحنات

أضواء

بدء عملية الفرز الفقهي في السعودية

يحيى الأمير

أكثر ما يصيب بالأسى هو ذلك المستوى الذي تصل إليه الردود والمحاجة ممن ينسبون أنفسهم للعلم الشرعي أمام آراء وكتابات الفقهاء المجددين الذين يحملون أمانة العلم والقول بالحق.

من الواضح الآن أن تعريف الفقيه والعالم في أوساط الجمهور بات أقرب إلى نوع من العضوية التي يحصل عليها المشترك نتيجة جملة من الأفكار والمحفوظات، يصبح الخروج عنها فسخا لعقد الاشتراك ويتحول بين عشية وضحاها من عالم يحظى بالتقدير إلى رجل تصطف له المعرفات الإلكترونية قدحا وذما واتهاما، كل ذلك من باب الاحتساب ظاهريا فيما هو في واقع الأمر نوع من الصدمة التي تسببها الآراء الفقهية الجديدة التي لا تقوم على الحفظ والترديد.

مثل التقليد عقدة كبرى في مختلف أشكال الحراك الفكري والثقافي، والتجارب التي يحملها التاريخ العربي واضحة في ذلك وممتدة منذ عهد النبوة، فقد كان التقليد واعتناق السابق اعتناقا مطلقا هو الحجة التي بنى عليها معارضو الرسالة المحمدية معارضتهم تلك، بل كانت حجتهم الأبرز تلك التي تنطلق من موقف: «ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين»، والتي رد عليها القرآن الكريم في أكثر من موضع. فالتقليد لا سلطة فيه للعقل ولا للواقع ولا للاجتهاد وإنما السلطة المطلقة للسالف والموروث على مستوى الآراء والاجتهادات لا على مستوى النصوص، وأي اقتراب منه عبر إعادة قراءته أو تفكيكه إنما يمثل خدشا للذهنية التقليدية التي ترتبك فورا وتقاوم ذلك وتتجه لمعارضته.

السؤال الأكثر حضورا الآن: من الذي يبدأ المواجهات؟ الواقع يقول إننا في دولة حديثة تتجه إلى فضاء تنموي واسع لا على مستوى العمران المادي فقط، بل لا يوجد عمران ونهضة وتنمية لا تعتمد على مراجعات فكرية تعيد تعريف الخطوط والمحددات الاجتماعية والثقافية، وتنطلق في كل ذلك من قيمها الدينية التي تمثل لها المظلة الأبرز والأكثر تأثيرا في مساراتها الجديدة، وما يحدث أن هذه المسيرة تتعرض لمجابهة واعتراض يجيد الصراخ أكثر مما يجيد الحوار، والنص الفقهي المحلي متأثر للغاية بالثقافة الاجتماعية المحلية التي يمثل التقليد أحد أبرز محاورها، وتجد نفسها كذلك أمام صدمة تترس لاتقائها بمتون وجمل فقهية جاهزة .

هنا يأتي دور العالم الشرعي الحقيقي الذي يضع الواقع جزءا من رؤاه العلمية والبحثية، وينطلق باتجاه أفكار فقهية تصالح بين الواقع وبين الفقه مستفيدا في ذلك مما يحمله القرآن الكريم، وصحيح السنة من قيم وأفكار تتجاوز الزمان والمكان لتمثل أفكارا صالحة لكل الحياة، وهذا الإجراء يستلزم منه الخروج عن التقليدي والجاهز والمحفوظ.

الأشهر الماضية كانت مؤثرة جدا في مسيرة الدرس الفقهي في المملكة، فلقد بدأت عملية أشبه ما تكون بالفرز الفقهي بين التقليد وبين العلم والمعرفة الفقهية، ولقد تعرض كثيرون من الفقهاء والباحثين الشرعيين إلى كثير من الإجحاف والقسوة أحيانا.

الكثير من القضايا التي كانت محل حوار فقهي، تدور في جانب واسع منها حول قضايا المرأة، والتي هي في حقيقتها قضية عرفية تترس بالفقه التقليدي الذي بات يدور حول الأعراف التقليدية أكثر من كونه موجها لها.

في الواقع فإن أكثر ما يصيب بالأسى هو ذلك المستوى الذي تصل إليه الردود والمحاجة ممن ينسبون أنفسهم للعلم الشرعي أمام آراء وكتابات الفقهاء المجددين الذين يحملون أمانة العلم والقول بالحق، ولقد مثلت مواقع الإنترنت الساحة الأبرز لأشكال من الهجوم والفجور في الخصومة أفقدت الساحة الفقهية كثيرا من اتزانها وأظهرتها في صورة منفعلة، ربما تكون من إيجابياتها أنها قدمت للعامة من الناس صورتين ومستويين من المعرفة الفقهية، حيث لم يعتد الناس على طالب العلم الشرعي حادا وساخطا.

لقد اتضح الآن أن الحديث عن التشدد ليس مجرد كتابات صحفية، ولكنه واقع أثبتته تلك الصدمة التي يعيشها طالب العلم المتشدد أمام الفقه المعتدل والمتزن. فالتشدد ناتج عن أدوات تفكير لا ترى في الحكم الفقهي سوى لوحة يمكن تعليقها على أي من الجدران وفي مكان وزمان، إذ لا يمثل الواقع بالنسبة لهم سوى خصم يومي متجدد عليهم أن يتصدوا له، وبالتالي يدخلون في صدام مع الحياة ومع الواقع، ثم ما يلبث ذلك الواقع أن يفرض نفسه فيتحول ذلك المحرم إلى مباح، إلا أن إباحته بدون سند فقهي، وهنا تكمن الخطورة إذ يمثل ذلك نوعا من انصراف الناس عن الاهتمام بالحكم الفقهي وبقيمة الدين كضابط لحياتهم، وهي جناية يقف خلفها الفقه المتشدد ثم يتحرك به الزمن ليجد نفسه يعدد خسائره ويعلل ذلك بأقوال لا قيمة لها، والتجربة السعودية تحمل العشرات من الأمثلة الصارخة على ذلك.

إن الأحرى بالرؤية التنموية التي تدير طموح المستقبل السعودي في مجتمع يمثل التدين أحد أبرز محاوره أن يتجه إلى دعم ومساندة الاعتدال ممثلا في الأصوات الفقهية الجديدة، تلك الأصوات التي كان بإمكانها أن تظل صامتة وخانعة للتقليد، إلا أنها تؤمن بواجبها العلمي وبمسؤوليتها الوطنية.

عن / صحيفة (الوطن) السعودية

أنتجها فريق عمل من جامعة الملك سعود وتحمل اسم «غزال 1»

خادم الحرمين الشريفين يدشن أول سيارة سعودية

الرياض/واس:

دشّن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أول سيارة سعودية تحمل اسم «غزال 1» وذلك خلال استقباله الدكتور خالد بن محمد العنقري وزير التعليم العالي يرافقه الدكتور عبدالله العثمان مدير جامعة الملك سعود ووكلاء الجامعة وفريق مشروع السيارة الجديدة.

وبدأ مشروع «غزال 1» في أبريل 2009، في جامعة الملك سعود كمنتج سعودي 100 ٪، وعرضت الجامعة نموذجاً لسيارة الدفع الرباعي «غزال 1» للمرة الأولى في معرض جنيف للسيارات، ورفع عليها علم السعودية.

وتعد السيارة الضخمة التي يبلغ طولها 4.8 أمتار وعرضها 1.9 أمتار، نموذجاً أول مطوراً من سيارات مرسيدس-بنز طراز «C»، بالاشتراك مع الفرع الايطالي لشركة تجهيز السيارات الكندية "ماغنا" ومصممي ستوديو "تورينو" الإيطالي.

وقام بتطوير مشروع السيارة مجموعة طلاب من الجامعة بهدف تصميم سيارة تلائم مواصفات المناخ والتضاريس في دول الخليج العربي وتضمن المشروع عدة تدريبات وورش عمل توزعت بين الرياض ومدينة تورينو الايطالية بالاعتماد فقط على طلبة الجامعة.

وقال أستاذ الهندسة الصناعية في الجامعة السعودية سيد محمد درويش: "وضعنا خطة عمل كاملة. ينبغي استثمار 400 مليون يورو لننتج في السعودية 20 ألف وحدة سنوياً على ثلاث سنوات".

وتابع "وضعت خطة وطنية لتحويل السعودية المتخصصة بالإنتاج النفطي حصراً إلى دولة صناعية. إنها خطة استراتيجية".

وقال وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري إن السيارة (غزال 1) التي يقدمها أبناء من جامعة الملك سعود تثبت قدرة الشباب السعودي على تخطي كل العوائق التي تحول دون فهمهم وتدريبهم وتعلمهم فلسفة هذه الصناعة وتقنياتها الخفية.

وأضاف "الجامعة تسعى جاهدة إلى اتخاذ خطوات استباقية لتزويد سوق العمل بمهارات نادرة قادرة على حسن استخدام وممارسة التقنيات الحديثة للصناعات المتقدمة بدعم وتشجيع حكومتنا الرشيدة".

وأشار وزير التعليم العالي إلى أن ما يقدمه أبناء جامعة الملك سعود هو دليل حقيقي على أنه متى ما توافرت الإمكانات والفرص المناسبة للشباب السعودي فإنه سوف يجتهد ويبدع ويحقق الطموحات بجدارة وحرفية عالية، من خلال منهجيات التعليم والتعلم والتدريب الحديث وربط التعليم الجامعي بواقع ومستقبل سوق العمل ومتطلبات الخطط المستقبلية للتنمية في المملكة.

خادم الحرمين الشريفين يدشن أول سيارة سعودية

مستشار وزارة الداخلية السعودية الدكتور سعود المصيبيح:

القاعدة في السعودية تلجأ إلى النساء نتيجة للضربات القاسية

الرياض/متابعات:

أرجع المستشار بوزارة الداخلية السعودية الدكتور سعود المصيبيح لجوء تنظيم القاعدة إلى النساء في تنفيذ بعض عملياته وتسيير أمور التنظيم بعد أن كن مغيبات تماما خلال الفترة الماضية، أرجعه الى الضربات القاصمة التي تلقاها التنظيم في السعودية.

وقال المصيبيح لموقع (إيلاف) السعودي إن النظرة العاطفية من المجتمع للمرأة جعلت التنظيم يستغلها ويقوم بتسيير أهدافه من خلالها، وأوضح أن دور المرأة لا ينبغي الاستهانة به مشيرا الى أن التجمعات النسائية تحمل العديد من الأمور التي ينبغي على النساء الالتفاتة لها وأوضح أن وجود الكثير من الداعيات اللاتي يستغللن التجمعات لبث سمومهن ينذر أن المرأة دورها أصبح أخطر مما كانت عليه سابقا.

وذكر المصيبيح أن المجتمع السعودي يشكل سكانه من هم دون 39 عاما أكثر من 83٪ وقال : هذا يعطي مؤشرا على أن الإنترنت هو اللغة الأكثر للتخاطب لهذه الأجيال والعديد من معتنقي الفكر يودون التوصل اليهم من هذا الباب، وانتقد الدكتور المصيبيح تعامل القطاعات المحلية للانترنت من خلال مواقعها التي لا تقدم أية إجابة للعديد من التساؤلات على حد وصفه.

وشهد الأسبوع الماضي عودة تنظيم القاعدة إلى الساحة السعودية بعد فترة هدوء امتدت إلى أكثر من ثمانية أشهر وإطلاقها خطابا ينادي بخطف الأمراء والوزراء داخل السعودية وذلك في أعقاب قبض القوات الأمنية السعودية على أخطر امرأة في التنظيم وهو الباب الجديد الذي لجأت إليه القاعدة في تحريك نشاطها، وكانت المرأة الأخطر للتنظيم «هيلة القصير» تخطط مع مجموعة من الفتيان والفتيات للقيام بعدة أمور تخريبية داخل السعودية.

وكان رئيس حملة السكينة بوزارة الشؤون الإسلامية والمختصة بمحاورة من يعتنق الفكر الضال المتطرف عبر الشبكة العنكبوتية في السعودية عبدالمنعم المشوح كشف في حديث مع إيلاف بان دور نساء القاعدة مر بثلاث مراحل وفيه الكثير من التناقض، فكان دورها يقتصر في المرحلة الأولى على المكوث في المنزل وإعداد الطعام والملبس والراحة لرجال القاعدة من أقاربها، ليتحول دورها «حاليًا» في المرحلة الثانية إلى الدعم اللوجيستي من خلال نشر بيانات القاعدة على الشبكة العنكبوتية وتحريض النساء للانضمام للقاعدة وجمع الأموال وتأمين تنقلات رجال القاعدة وسكنهم، أما المرحلة الثالثة - والكلام للمشوح - فهو الزمن المتوحش وفق تسمية القاعدة، بحيث يكون للمرأة دور أكبر بل أحيانًا أخطر من الرجل من خلال تنفيذ الكثير من العمليات الإرهابية في التفجيرات أو الاغتيالات وتجهيز وتنفيذ الخطة.

الدكتور سعود المصيبيح

وأضاف المشوح : يبدو أن القاعدة لا تسير على منهج وهذا ما أتضح، فقبل ما يقارب العام خرج نائب تنظيم القاعدة المصري أيمن الظواهري مؤكدًا أن المرأة ليس لها مكان في التنظيم وأن دورهن فقط يقتصر على المنزل، ولكن ما نتابعه الآن ونلحظه بأن هناك أدورًا أكثر من المكوث في المنزل.

جائزة زايد لطاقة المستقبل 2011 تفتح باب الترشح

أبوظبي/متابعات:

أعلنت «جائزة زايد لطاقة المستقبل» عن فتح باب الترشح عبر موقعها الإلكتروني الخاص www.zayedfut-reenergyprize.com. ودعت الجائزة كافة الأفراد والشركات الذين لديهم حلولاً عملية متميزة في أي من مجالات الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة للترشح للجائزة من كافة أنحاء العالم.

وتهدف هذه الجائزة السنوية إلى تحفيز وتكريم الإبداع والريادة في شتى فروع علوم الطاقة المتجددة وسياساتها وكافة الفعاليات والأنشطة المرتبطة بالارتقاء بمستوى وعي الجمهور في هذا المجال الحيوي. وتبلغ قيمة الجائزة الإجمالية 2.2 مليون دولار أمريكي، منها 1.5 مليون دولار للفائز الأول، و350 ألف دولار لكل من الفائزين الآخرين.

وفرصة المشاركة بهذه الجائزة متاحة أمام الأفراد، والشركات، والمؤسسات، والهيئات غير الحكومية سواء من خلال الترشح بأنفسهم أو تزكية طرف آخر للترشح نيابة عنهم، وذلك عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالجائزة، والذي يستمر من خلاله قبول طلبات الترشح حتى 8 أكتوبر 2010.

وتعتمد لجنة اختيار وفريق تحكيم الجائزة على عملية تقييم شفافة ونزيهة يحصل من خلالها كافة المتقدمين بطلبات ترشيح على فرص متساوية لمراجعة دقيقة ومنصفة لطلباتهم. وتضم لجنة التحكيم عددا من الشخصيات البارزة ذوي الخبرة في مجال الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة. ويرأس اللجنة الدكتور راجندرا كومار باشوري، الذي يتولى منصب رئيس الهيئة الحكومية المشتركة للتغير المناخي والحائز على جائزة نوبل للسلام في عام 2007.

وتتم عملية تقييم الطلبات التي تم ترشيحها من خلال ثلاثة معايير أساسية هي الابتكار، والرؤية بعيدة المدى والدور القيادي. ويقصد بالابتكار القدرة على إثبات فعالية الأفكار والحلول المقترحة لتحديات الطاقة ومتطلبات الاستدامة التي يواجهها عالمنا اليوم. ويشتمل معيار الرؤية بعيدة المدى على تقييم القدرة على قياس وتنفيذ الأفكار المقترحة عن طريق أمثلة لنماذج أعمال مستدامة و قابلة للتطبيق تجارياً. أما معيار الدور القيادي فيعنى بالقدرة على ريادة الرؤية المقترحة للوصول إلى تطوير حلول لتوفير الطاقة النظيفة و التنمية المستدامة.

وتتألف عملية الاختيار والتحكيم من ثلاث مراحل لضمان الاتساق والشفافية. فعند فتح باب الترشيح وقبول الطلبات، سيقوم منظمو الجائزة بدعوة المرشحين لتقديم طلب رسمي وفق معايير محددة. وستقوم لجنة المراجعة بمراجعة كافة الطلبات المُستَلَمَة وانتقاء المتطابقة منها مع المعايير المعتمدة للجائزة والمستوفية لشروطها، ومن ثم يتم إرسال هذه الطلبات إلى لجنة الإختيار والتي تقوم بدورها بإدراج الطلبات التي يتم الموافقة عليها من قبل جميع أعضاء اللجنة ضمن قائمة مختصرة. أما الخطوة النهائية فتتمثل باجتماع أعضاء لجنة التحكيم لاختيار الطلبات الثلاثة النهائية الفائزة وإقرار الفائز الأول.

وبهذه المناسبة، قال الدكتور سلطان أحمد الجابر، مدير عام جائزة زايد لطاقة المستقبل " تعد جائزة زايد لطاقة المستقبل تكريماً للإرث البيئي الغني لمؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة المغفور له الوالد الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه -، الذي أرسى أسس الإستدامة وحماية البيئة ودعم ثقافتهما بكافة السبل"

وأضاف الدكتور الجابر": "تعد جائزة زايد لطاقة المستقبل تجسيداً فعلياً لحقيقة مفادها أن الاستجابة الناجحة لتحديات ظاهرة التغير المناخي وأمن الطاقة لا تتأتى إلا عن طريق حلول إبداعية متكاملة. ولا شك في أن هذه الحلول تنبثق من خلال مجموعة واسعة من الأفكار الإبداعية التي يبتكرها متميزون من الأفراد والشركات، مثل أولئك الذين يرشحون أنفسهم للجائزة. لذا فإن الجائزة قد صممت أساساً لتشجيع ودعم المبتكرين في مجال الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة".

وقال الدكتور باشوري والذي يقوم برئاسة اللجنة للسنة الثالثة على التوالي: "تطرح الطبيعة المتطورة للطاقة المتجددة تحديات تعطينا فرصة جديدة كل عام لأولئك الذين يستكشفون و يطورون حلولاً مبتكرة في هذا المجال. على مدى العامين الماضيين، ساعدت جائزة زايد الفائزين للوصول إلى عدد أكبر من الناس، و الهام آلاف المبتكرين لتسليط اهتمامهم و حماسهم على الإمكانات الواعدة لتطوير الطاقة المتجددة."

يذكر أن عدد المرشحين للدورة الأولى من الجائزة عام 2009 بلغ 204 طلبات نتج عنهم التقدم بـ 150 طلب ترشيح رسمي من أكثر من 50 بلداً، بينما استقطبت الجائزة في دورتها الثانية 2010، 633 متقدماً تمخض عنهم 306 طلبات ترشيح رسمي من 86 بلداً حول العالم.

وبفضل الحزمة الواسعة للمواضيع المميزة التي تشملها الجائزة، فقد تمكنت خلال العامين الماضيين من تكريم نخبة متنوعة من الفائزين كشركة تويوتا ورائد أعمال بنجلاديشي انتفع من ابتكاره حوالي مليوني شخص من سكنة المناطق الريفية ببنجلاديش، حيث تم تزويدهم بالطاقة الشمسية وفق الحلول التي ابتكرها. كما ضمت قائمة الفائزين الآخرين الذين وصلوا إلى المراحل النهائية عالماً استرالياً، ورجل أعمال صينياً يعد مؤسس أكبر مصنع للألواح الكهروضوئية في العالم، بالإضافة إلى رئيس تنفيذي هندي عمل على تزويد المزارعين بتقنيات ري منخفضة الكلفة والطاقة.

شعار جائزة زايد لطاقة المستقبل

من ألحان فايز السعيد وإنتاج (دبي للإعلام)

نجم مسابقة « الخليج - 3» غسان بن إبراهيم يسجل أولى أغنياته في دبي

دبي / متابعات:

توجّه نجم مسابقة «نجم الخليج» الموسم الثالث، التونسي غسان بن إبراهيم إلى دبي الأسبوع الماضي، حيث قام بتسجيل أولى أغنياته بعد تخرجه من المسابقة وحصوله على المركز الثالث، والتي تنتجها مؤسسة دبي للإعلام، ويتعاون بها مع الملحن الإماراتي فايز السعيد، وهي من كلمات السعودي تركي الشريف وتوزيع موسيقي من قبل الفنان حسام كامل، وذلك في ستوديوهات فايز السعيد.

وتمت عملية التسجيل تحت إشراف فايز السعيد الذي وصفه أثناء عملية التسجيل «بالمجرم» إذ إنه يتمتع بتقنية عالية في الأداء ثم قال: «إنه فنان جاهز ولا يحتاج إلى الكثير من الخبرة، خصوصًا أنه حفظ اللحن بسرعة، وهو من الاصوات المميزة التي اشتركت في المسابقة».

ومن جهته، أكد غسان خلال حديثه لموقع «إيلاف» السعودي أنه متحمس جدًا لتصوير الأغنية، التي تعتبر الخطوة الأولى له في عالم الإحتراف، بعد أن صقل موهبته خلال فترة المسابقة على ايدي أمهر الموسيقيين، وقال: «سعيد لتعاوني مع أستاذ كبير مثل الفنان فايز السعيد من ناحية الألحان، وسعيد بإشرافه على الأغنية، خصوصًا أنه فهم طبقات صوتي وأعطاني الأغنية الأنسب لي، وأنا سعيد لهذا التعاون وهذه البداية مع الأغنية الخليجية».

كما أكد السعيد أثناء عملية التسجيل التي حملت أجواءً من الفرح والرقص في غرفة الإستوديو، بأن الأغنية تحمل في لحنها وتوزيع موسيقاها مزيجاً بين الموشحات الشرقية والمودرن، وهي تليق بصوت غسان الذي يملك حس «الجواب» العالي.

وتحمل الأغنية عنوان «اللي خايف منه» وقام بتسجيلها مهندس الصوت زاهر الجعفر، الذي سيقوم بعملية «الميكساج» بعد الإنتهاء منها نهائيًا، ويقول في مقدمتها:

اللي خايف منه .. صار، طار قلبك عني .. طار، بعت حبي وعشرتي، ما تبيني باختصار، صار في غيري .. أهم، صرت ترضالي الألم، قلبي منك .. إنظلم...

وسيقوم غسان بن إبراهيم بتصوير الأغنية على طريقة الفيديو كليب مع المخرجة الإماراتية نهلة الفهد، التي ستقوم بتصويرها في إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، بعد أن إنتهت أخيرًا من تصوير للفائزة بالمركز الاول في مسابقة «نجم الخليج» الموسم الثالث آمال الغربي، وهي أيضًا من إنتاج مؤسسة دبي للإعلام.

غسان بن إبراهيم